

صفقة «كويتية - هندية» بـ 300 مليون دولار

ايكويزيت الهندية للأوراق المالية، لعب دور المستشار المالي للصفقة عن الجانب الهندي، فيما كان المستشار المالي للهيئة العامة للاستثمار مجموعة سبيني جروب للأسواق العالمية في الهند. وأشارت الصحيفة إلى أن شركة «جي إم آر» قالت في بيان لها، إن الإصدار يعتبر الأطول أجلاً بين الإصدارات القابلة للتحويل التي تتم خارج الهند وسيكون له العديد من ملامح الأوراق المالية مثل مدة الاستحقاق، ووضع غير مضمون ونا وضع ثانوي، فضلاً عن إلزامية التحويل.

العريضة الجديدة التي وضعها بنك الاحتياط الهندي -البنك المركزي- كما يعتبر هذا الإصدار أكبر استثمار ثنائي يتم إبرامه بين البلدين في الآونة الأخيرة. وقالت «الشركة» في بيانها، إنها ستستخدم هذه الأموال بصورة رئيسية في تسديد التزامات معينة عليها وعلى شركاتها الفرعية، وأضافت الصحيفة أن سعر التحويل الذي اعتمد في العملية هو 18 روبية، ويمثل عبءاً قدرها 30% تقريباً على متوسط سعر سهم شركة «جي إم آر» لثلاثة أشهر. وقد تولت شركة دوشيه

صحيفة بيزنس ستاندارد - الهندية، إن الهيئة العامة للاستثمار الكويتية وشركة «جي إم آر» الهندية لتخصص في مشروعات البنية التحتية وقبلاً اتفاقاً ثنائياً تشترى بموجبه الهيئة سندات قابلة للتحويل إلى أسهم بمبلغ 300 مليون دولار من إصدار تقوم به الشركة الهندية وتبلغ مدة هذه السندات 60 عاماً لتستحق في عام 2075. وأضافت الصحيفة الهندية، أن الشركة أعلنت عزمها على جضع الخلع من خلال هذا الإصدار، وهو الأول الذي يتم إصداره وفقاً للخطوط

بنك وربة يشارك في معرض المجالات الوظيفية الأول

وتحصيلهم العلمي وتمتعهم من تحدي طاقاتهم وتحقيق طموحاتهم».

وأضاف عبدالله حمادة: «ن يعتمد بنك وربة على العمالة الوطنية ويعمل على تشجيع الكوادر والمقاتلات الشابة للإلتحاق بقطاع العمل المصرفي ولإسما الصغيرة الإسلامية التي تلقى رواجاً

وأقبالاً في الكويت والأسواق الإقليمية والعالمية، كما حرص على إبتلاك هذه الكوادر للمهارة في العمل وللهذه الغاية يقوم بنك وربة بإعداد دورات تدريبية متخصصة ومكلفة تجمع بين آخر التطورات الأكاديمية والتدريب العملي وفق أعلى مستويات المهنية والذي يتيح للحدوثي التخرج بسرعة الاندماج في سوق العمل وتحقيق النمو والانتاجية وتأهيلهم لتلقد مراكز قيادية». وأضاف حمادة: بيان «تواجد بنك وربة في معرض المجالات الوظيفية شكل فرصة مهمة للباحثين عن فرص العمل واتاح لهم التعرف على الصناعة المصرفية، كما أتاح لديهم في المقابل فرصة للتعرف على أصحاب القطاعات والمؤهلات، ومنصة لتأكيد وجوده على الساحة المحلية المعنية بالقطاع المصرفي والتواصل مع الكوادر الوطنية والإقتراب من الشباب والإستماع إلى آرائهم واقتراحاتهم وتزويدهم بالمنتجات والخدمات المصرفية والتثقيفية التي تساعدهم على إستيعاب فكرة العمل المصرفي وتمكنهم من تحديد خياراتهم الوظيفية المستقبلية وإختيار القرار المناسب بشأنها».

بمناسبة مرور 40 عاماً على تأسيس كلية الهندسة والبترو

بنك الخليج الراعي الفضي لاحتفال جامعة الكويت

وتعزيز قدرات الابتكار والإبداع لدى الشباب الكويتي، سبق المؤتمر إطلاق برنامج تدريبي عام مفتوح على شبكة الانترنت بتاريخ 1 يوليو، 2015 لجذب اهتمام الشباب والطلاب من مختلف أنحاء العالم، للتركيز على مواجهة أربعة عشر تحدياً كبرى للهندسة في القرن الواحد والعشرين.

وأشرف على البرنامج التدريبي أكاديميون متخصصون من جامعة الكويت وجامعة تاييلورز ماليزيا بالتعاون مع زملاء لهم من دول أخرى في العالم لمساعدة المشاركين على مواجهة التحديات التقنية بشكل أكثر فاعلية. وقد سجل في البرنامج التدريبي حتى الآن 620 مشارك من 70 دولة، من بينهم 180 مشارك من دولة الكويت.

مجموعة غنية من القياديين الأكاديميين حول كيفية تطوير وتحسين الفرص التجارية لتسويق مشاريعهم. وتتناول المؤتمر ثلاثة تحديات تم اختيارها بعناية لأولويتها بالنسبة للكويت، والمنطقة، والعالم، وهي جعل الطاقة الشمسية اقتصادية، تطوير المعلوماتية في الرعاية الصحية، وتطوير التعليم الشخصي. وفي اليوم الأخير من الفعالية، تنافس الفرق في تقديم عروضها الموسيقية أمام ممثلين من مجتمع الأعمال المحلي وتم اختيار الثلاث فرق الفائز.

أعلن بنك الخليج عن رعايته الفضية لاحتفال جامعة الكويت بمرور 40 عاماً على تأسيس كلية الهندسة والبتترول، حيث شهد الاحتفال العديد من الفعاليات، كان أبرزها عقد «مؤتمر التحدي العالي للرعاية التقنية» 2015 في الكويت، والمصمم خصيصاً لاستقطاب العديد من المبدعين والمستثمرين وأصحاب القرارات للعمل معاً للمساعدة في تحويل الأفكار الجريئة إلى منتجات حقيقية. أقيم المؤتمر وتضمن حفل ورش عمل، والتحدثي الأخير، ومن ثم المؤتمر وحفل توزيع الجوائز على الفائزين. وأقيم خلال المؤتمر مخيم على الساحة المخصصة له في الجامعة، حيث عملت أفضل الفرق التي تم اختيارها بشكل مكثف للتعلم تحت إشراف

«سايج»: تسليط الضوء على اتجاهات تكنولوجيا «الصناعة 4.0» في الكويت

ونمو أرباح الشركة وقبمتها في السوق. وعقب ريجي فرنانديز، المدير الإقليمي لـ«سايج» الشرق الأوسط، قائلا «من المهم أن تكون المنظمات والشركات المختلفة على علم بهذه التغيرات في عالم التكنولوجيا وأن تستعد لها أيضاً، لذا ومن خلال هذه الجلسة النقاشية نحن نهدف إلى توضيح ومناقشة الاتجاهات التكنولوجية الجديدة وتسليط الضوء على المنتجات والخدمات التي يمكن أن تقدمها «سايج» لإدارة هذه التغيرات». وتكنولوجيا «الصناعة 4.0» مصطلحات يتردد في عالم الصناعة التي تعمل ضمن عالم الإنترنت من الأشياء والأشخاص والخدمات والبيانات حيث التواصل بين الأجهزة (M2M) دون الحاجة للتدخل البشري.

شركة «سايج» الرائدة في مجال توفير برمجيات إدارة الأعمال، ستستضيف حلقة نقاشية على مائدة الغداء للحديث عن الاتجاهات في التكنولوجيات الحديثة في الكويت، وبالتالي هذه الجلسة ضمن سلسلة من الجلسات النقاشية التي تنظمها «سايج» في دول الخليج العربي لمناقشة اعتماد تكنولوجيا «الصناعة 4.0». سوف تقدم «سايج» رؤى مختلفة في عالم الحوسبة المرتبطة بعمليات إدارة الأعمال والابتكار التكنولوجي في العمليات التجارية والتصنيع وبرمجيات الإدارة، خاصة بعد أن تقدمت بشكل كبير خلال السنوات الماضية مما أدى إلى تغييرات كبيرة في الأسواق وسلسلة القيمة. وهذه التغييرات تتطلب عمليات وسياسات مبتكرة مشابهة لها للمساعدة في تحديد وإدارة وصيانة

الزلزلة : الحكومة فشلت في تصحيح أوضاع الاقتصاد الكويتي

على هامش حفل «المسار» السنوي لتكريم الاعلاميين



معهود مراد يتكرم يوسف الزلزلة

ومن جهته قال المدير العام لمجموعة المسار لتنظيم المعارض والمؤتمرات سعود عبد العزيز مراد إن القطاع العقاري الكويتي مازال يعاني من نمو الطلب ونزدة المعروض الأمر الذي يؤدي إلى زيادة سنوية مستمرة في أسعار العقارات. ولفت مراد إلى أن أسعار العقارات في الكويت وصلت إلى مستويات قياسية وفي المقابل يمكن للمواطنين في الاستثمار العقاري بالأسواق الدولية ضخ أقل من 2% من إجمالي متوسط سعر القسيمة السكنية كاستثمار في الأسواق الخارجية يحقق عائداً.

وأشار مراد إلى أن مجموعة المسار

هذا لا يحدث في الكويت مشدداً على أن هذه المؤشرات تعكس بوضوح فشل الحكومة التام في تصحيح أوضاع الاقتصاد الوطني وتحقيق طموحات المواطنين. ومن ناحية أخرى قال الزلزلة إن السوق العقاري يمثل أحد أبرز القنوات الاستثمارية الجاذبة للاستثمار في السوق الكويتي خصوصاً في ظل تراجع مستويات المخاطرة مع العائد الجيد الذي يحققه القطاع مؤكداً أهمية العقار كونه البديل الآمن للاستثمار في ظل عدم استقرار أسعار النفط الذي تشهد المنطقة والتدهور الذي تشهده أسواق اللال.

الأسواق العقارية

العالمية غير أنه أكد أن الحكومة غير قادرة على وضع استراتيجية مالية وإقتصادية مستقلة جديدة قابلة للتنفيذ وإنما تقوم الحكومة بوضع برنامج عام وحتى في برنامج عملها وحتى في خطة التنمية. وبين الزلزلة أنه من المعارف عليه أن سوق المال هو مرآة للآداء والوضع الاقتصادي في أي بلد وبالتالي فإن استمرار تدهور أداء سوق الكويت للأوراق المالية دون وجود رؤية حكومية واضحة لتصحيح أوضاعه «غير معقول» ففي كل الدول التي «تتخترم» الأسواق المالية عندما يجري رصد تدهور أداء الأسواق فإن الحكومات تبحث الأسباب وتضع حلولاً عاجلة لمعالجة الأوضاع لكن

محيط قطب

فبالرئيس لجنة الأولويات البرغانية العضو د. يوسف الزلزلة أن التراجع القياسي في المستويات السعرية للنظ التي تدول حالياً حول 40 دولاراً للبرميل يفرض على دولة الكويت اتخاذ حزمة تدابير متعلقة بالاستراتيجية الاقتصادية والمالية والتجارية للدولة لاحتواء ولجم التلاعبات السلبية الناتجة عن تراجع النفط على ميزانية الدولة.

وأوضح الزلزلة في تصريحات على هامش حفل تكريم للاعلاميين أقامته مجموعة المسار لتنظيم المعارض والمؤتمرات أنه ليس هناك في الألق أبه اشارات أو دلالات على ارتفاع أسعار النفط خلال العامين المقبلين وفقاً للتقارير الصادرة من المؤسسات العالمية التي ترصد وتستكشف مستقبل أسعار الطاقة في العالم.

وشود الزلزلة إلى أن العالم بات يبحث حالياً عن بدائل للنظ التقليدي حيث يتم ضخ استثمارات في قطاع الطاقة المتجددة مبيداً أن دولة الكويت لم تكن بعيدة عن هذا الضمار حيث يرعى معهد الكويت للأبحاث العلمية مشروعا لإنتاج الطاقة الشمسية في حقل الشايبا وبالتالي من المفترض وضع استراتيجية جديدة تتعاظم مع المتغيرات والمستجدات الاقتصادية والمالية وتحدد آليات لضمان جودة الحياة للمواطنين دون التماس بهم في ظل هذه المتغيرات والمستجدات

«السعري» ينجو من التراجعات في الجلسة الافتتاحية



تباين مؤشرات البورصة

الجلسة الماضية،
ولمما يخص الأداء القطاعي
أسس، فقد تصدر قطاع الخدمات

23.7% تقريباً،
وبلغ عدد صفقات أسس 2711
صفقة، مقابل 2441 صفقة في

أنهت المؤشرات الكويتية جلسة، أسس الأحد - أولى جلسات الأسبوع، على تباين، حيث ارتفع المؤشر السعري للبورصة بنسبة 0.05% عند مستوى 5791.89 نقطة رابحاً حوالي 3.15 نقطة.

من ناحية أخرى، تراجع المؤشر الوزني عند الإقبال بنسبة 0.33% عند مستوى 392.8 نقطة خاسراً 1.3 نقطة تقريباً. كما تراجع مؤشر كويت 15 بنسبة 0.63% عند مستوى 933.2 نقطة خاسراً نحو 5.9 نقطة.

وبالنسبة لحركة تداولات أسس، فقد ارتفعت قيمة التداولات إلى 10.81 مليون دينار تقريباً (35.54 مليون دولار)، مقابل نحو 8.19 مليون دينار (26.92 مليون دولار) في الجلسة السابقة، بنمو تقدر

نسبته بحوالي 32%. حيثة بحوالي 117.03

تعزيزاً للعلاقات التاريخية الوثيقة مع الشركات الوطنية العاملة في القطاع النفطي

البنك الوطني يفتح فرعاً خاصاً في مقر شركة نفط الكويت



جانب من الافتتاح

ومن جانبه، نوّه هاشم بهذه الخطوة التي من شأنها أن تسهم في تعزيز العلاقات العميقة والمميزة القائمة بين بنك الكويت الوطني وشركة نفط الكويت. كما أشاد هاشم بخدمات بنك الكويت الوطني المتميزة في توفير الحلول المصرفية المتكاملة للقطاع المصرفي وعلى نحو يلائم الأهداف الاستراتيجية والمتطلبات الخاصة ببيئة عمل هذا القطاع الحيوي.

المحلية والإقليمية وفي مقدمها القطاع النفطي الذي يشكل العصب الرئيسي لاقتصاد الكويت. وأضاف الفليح أن بنك الكويت الوطني في سعي دائم إلى تعزيز وترسيخ علاقاته مع أهم القطاعات الحيوية في الكويت، ولديه فريق مصرفي متمرس لتقديم الخدمات المصرفية المتكاملة للقطاع المصرفي وعلى نحو يلائم الأهداف الاستراتيجية والمتطلبات الخاصة ببيئة عمل هذا القطاع الحيوي.

الوطني وشركة نفط الكويت. وقال الفليح إن هذه الخطوة تأتي تعزيزاً للعلاقات القوية والراسخة بين بنك الكويت الوطني وشركة نفط الكويت وامتهاداً للمشاركة ببنائه وبين شركات القطاع النفطي في الكويت. نحن في بنك الكويت الوطني لطالما وضعنا مقعنا الريادي والطليعي وخبرتنا العميقة وخدماتنا المدروسة والمتطورة لتكون الخيار الأول لكبرى الشركات والمؤسسات

افتتح بنك الكويت الوطني فرعاً الخاص في مقر شركة نفط الكويت في منطقة الاحمدي لتوفير الخدمات المصرفية للعمول في خلال فريق عمل مصرفي متخصص. وتأتي هذه الخطوة تعزيزاً للعلاقة الوثيقة والتاريخية القائمة بين بنك الكويت الوطني والشركات الوطنية العاملة في القطاع النفطي والتي تمتد لأكثر من أربعة عقود. وحضر الافتتاح الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت هاشم سيد هاشم والرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني- الكويت صلاح الفليح، وبمشاركة كل من نائب الرئيس التنفيذي لمديرية الشؤون الإدارية والمالية في شركة نفط الكويت سعد الحازمي ومدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للشركات الأجنبية والنظف والتمويل التجاري في بنك الكويت الوطني براديب هاندا ونائب مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني محمد خالد العليان ومدير مجموعة الحسابات المالية والخدمات لشركة نفط الكويت صويلح الخطوي ورئيس فريق المدفوعات المالية في شركة نفط الكويت خالد سعد العجمي إلى جانب قيادات من بنك الكويت